



أمم متعاقدة من الباطن

دعوة عامة لتقديم مساهمات، 1 آذار/مارس - 15 نيسان/أبريل

مؤسسة عبد المحسن القطان

البرنامج العام

20 شارع الجهاد

ص. ب. 2276 | 90624 رام الله | فلسطين

هاتف: +970 2 296 0544، +970 2 296 3280

البريد الإلكتروني: subcontractednations@gattanfoundation.org

الموقع الإلكتروني: www.gattanfoundation.org

تدعو مؤسسة عبد المحسن القطان الفنانين والأكاديميين والباحثين والكُتَّاب والمجموعات ومخرجي الأفلام والشعراء ورواة القصص وغيرهم من الأفراد لتقديم المواد والمدخلات للمشاركة في المعرض الجماعي الذي تنظمه المؤسسة تحت عنوان "أمم متعاقدة من الباطن"، وذلك على مدى الفترة الواقعة بين 1 آذار/مارس وحتى 15 نيسان/أبريل 2017. ومن المقرر إطلاق هذا المعرض خلال حفل افتتاح المبنى الجديد لمؤسسة عبد المحسن القطان في رام الله في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017.

يسعى المعرض إلى إمارة اللثام عن أسئلة متعددة المستويات حول مفهوم الأمة المعاصر وعلاقته بالهياكل السياسية والاقتصاد النيوليبرالي والمجتمعات من خلال النظر في التحول التاريخي لمفهوم الدولة وسياساتها الخدمائية العامة والأشكال السياسية المختلفة التي تنظم العلاقة بين الشعب والدولة. ويشجع هذا المعرض سبر التاريخ الذي لم يسهم في تشكيل الحاضر واستخدامه لتخيّل مستقبل بديل ناقد للوضع الراهن. ونوجه هذه الدعوة المفتوحة إلى المبدعين لتبادل أفكارهم وإسهاماتهم النقدية وتصوراتهم المستقبلية حول هذا الموضوع.

من خلال هذا المعرض، نتطلع إلى بناء قاعدة معرفية بديلة والخروج بشكل جديد يسمح لأفراد الجمهور من مختلف فئات المجتمع بقضاء وقت في استكشاف المواد الغنية والمتنوعة التي يعرضها المشاركون. تنظم وتبويب اسهامات المشاركين من صور وفيديو ونصوص ومجسمات داخل هياكل من سقالات متصلة تحتل حيز المعرض، ويتم تنسيقها من قبل قيما المعرض حسب طبيعة المساهمات وتيماتنا وعددها.

وينظّم المعرض من قبل القيمّين تينا شرويل ويزيد عناني.

تينا شرويل

تخرجت من جامعة جولد سميث في لندن بعد أن درست المنسوجات ونظرية النقد، ونالت شهادة الدكتوراه من جامعة كينت في المملكة المتحدة في دراسات الصورة. شغلت شرويل منصب المدير التنفيذي للجالييري الافتراضي في جامعة بيرزيت، وكانت مسؤولة برامج في الفنون الجميلة في جامعة وينشستر في المملكة المتحدة (2005-2007). كتبت شرويل على نطاق واسع عن الفن الفلسطيني في الصحف والمجلات والكتب، وهي في الوقت الحالي مديرة الأكاديمية الدولية للفنون المعاصرة - فلسطين.

يزيد عناني

مدير البرنامج العام في مؤسسة عبد المحسن القطان في رام الله، نال شهادة الدكتوراه في التخطيط المكاني العام 2006 من جامعة تي يو دورتموند، ألمانيا. وكان محاضراً في قسم الهندسة في جامعة بيرزيت (1997-2016). ترأس عناني المجلس الأكاديمي للأكاديمية الدولية للفنون المعاصرة - فلسطين (2010-2012)، وهو جزء في مجموعات وبرامج عدة مثل "دار" و"متلازمة رام الله"، وكان قيماً، وقيماً مشاركاً لمشاريع عدة مثل: "مقاهي حضرية"، "الميثولوجيا الرقمية لأزهار فلسطين"، "هنا، في 66"، "خارج الأرشيف"، "إذا كنتُ وطنياً؟". كما كان قيماً، وقيماً مشاركاً في النسخة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من "معرض المدن". حاضر عناني ونشر عالمياً في قضايا العمارة، والتحول الحضري، والفضاءات الكولونيالية، وعلاقات القوى، والفن المعاصر، والمساحات العامة، وبيداغوجيا الفن.

التيمة والتوجه

معرض "أمم متعاقدة من الباطن"، معرض جماعي يطرح تساؤلات حول مفهوم الأمة المعاصر. نشهد في هذه الآونة، تحولات كبيرة في القيم التي تحملها الأمم، حيث يمكن قراءة هذه التحولات وخاصة فيما يتعلق بدور الدولة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، في الخطاب والحوار السياسي الذي بات سائداً في معظم بقاع العالم. وحسب الطرح الذي يسوقه بندكت أندرسون:

"تتمايز المجتمعات في وجودها ليس من خلال صفات تنم عن زيفها أو أصالتها، ولكن في الكيفية الذي صوّرت ومُثّلت فيها. لأن الأمة قد تُخيلت على أنها مجتمع، على الرغم من عدم المساواة والاستغلال اللذان يسودانه، إلا ان الأمة دوما يتم تصويرها على انها نظام أخوي جماعي افقي. فنظام الاخوية هذا، هو الذي جعلها ممكنة ومستمرة لكثير من البشر طوال القرنين الماضيين، لا من أن تُقتل في سبيلها وحسب، بل من أن تموت راضياً أيضاً في سبيل هذه التخييلات الضيقة." — بندكت أندرسون، المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ص 49-50.

يستنبط المعرض عنوانه من انتشار عمليات التعاقد من الباطن التي نشهدها في عالمنا اليوم - سواء شملت هذه العمليات ميادين خدمات الرعاية الصحية أو خصخصة الموارد العامة أو التعليم. وقد ثبتت فعالية هذه العمليات بمجموعها في تشظية الخدمات العامة وتجزئتها وتحجيم دور الدولة وتقليص التزاماتها.

جزئية اخرى أملين ان يشار اليها في المعرض، تتعلق بالأشكال الاقتصادية والقيمية والثقافية المختلفة والتي تفرزها السياسات النيوليبرالية باستمرار لإخضاع المجتمعات. فقد أمست الآثار التي تنتجها الآليات النيوليبرالية متأصلة ومتغلغلة في علاقات الإنتاج اليومي بدءاً من العلاقات الأسرية ومروراً بممارسة المواطنة وانتهاءً بالبنية السياسية. وقد أسهم فرض هذه الآليات النيوليبرالية التقييدية إسهاماً كبيراً في تحول الفرد من خلال الأساليب الإصلاحية وأسلوب الحياة الاستهلاكي المصمم سلفاً والتبعية وإشاعة القيم الأخلاقية من خلال الشبكات الإعلامية وغيرها. ومن الغريب ان تحافظ هذه الآليات النيوليبرالية على بقائها ضمن موازين مقبولة اجتماعياً رغم أثرها السلبي، فهي تُعتبر منهجية مثالية تحول دون ظهور أي بوادر لمقاومة شعبية او اعتراض، بل تبقى على وهم وجود الحريات (استهلاكية) والقدرة الفاعلة للمجتمعات فقط من خلال الإصلاح الاقتصادي.

أثر تغلغل الثقافة الليبرالية الجديدة في كيان الدولة على عدة مستويات رئيسية، حيث أفضى إلى إعادة تعريف معنى "الإصلاح" وفصل تام ومنهجي بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي. ويتجلى أحد هذه المستويات في إعادة تشكيل الدولة عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي تُكبلها وتفرض القيود عليها من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتنص هذه الاتفاقيات على اعتماد التقشف وإلغاء الضوابط التنظيمية والمراقبة المفروضة من قبل الدولة وإعادة هيكلة مؤسساتها بشكل جذري. وتتسبب الدعوات المستمرة للتقشف في تقليص ما تبقى من خدمات الرفاه الاجتماعي وإلغاء الإعانات العامة التي توفرها الحكومات إلى حد كبير، وذلك من خلال خصخصة القطاعات الحيوية التي كانت تشكل فيما مضى مصدر فخر واعتزاز بالهويات القومية في منتصف القرن المنصرم. ومن جملة هذه القطاعات قطاعات الإسكان والرعاية الصحية والتقاعد والضمان الاجتماعي والمياه والكهرباء. وقد عزز الائتلاف القائم بين الدولة والقطاع الخاص تأسيس هيئات حكومية جديدة عملت من فورها على تسيير تنفيذ برامج التكيف الهيكلي الصارمة على نحو يتخطى ويهمش نطاق الصلاحيات الموكلة إلى المؤسسات العامة التي تتسم بالبطء والبيروقراطية في عملها. ويتسم مستوى آخر لأثر الثقافة النيوليبرالية على الدولة بالسيطرة على القنوات العامة للتعبير عن الرأي (المعارضة) وذلك بواسطة الآليات التأديبية التي تتمثل في أجهزة الشرطة والرقابة، والتي تتوافق مع العمل المتواصل على إعادة تشكيل وتطويع الجهاز القضائي، ولا سيما في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر. فنحن نشهد الآن وبشكل راديكالي ظاهرة زعزعة العواطف العامة عن طريق بث الآمال الزائفة في السياسة الديمقراطية وآلياتها الانتخابية، والتي تقترن مع تغلغل القطاع الخاص في الهيكلية البرلمانية والأحزاب السياسية، وبالتالي اختراق حياتنا اليومية بجميع جوانبها وقطاعاتها.

وقد أفضى هذا الوضع إلى إعادة هيكلة الفضاءات الحضرية لمدننا. وتستهدف حركة إعادة الهيكلة في أساسها جذب الاستثمارات الرأسمالية العالمية إلى الحيز المحلي عن طريق إعادة توجيه خدمات الدولة من الرفاه الاجتماعي وتحويلها لإقامة شبكات البنية التحتية لشركات القطاع الخاص المتعددة الجنسيات والاقتصاد العابر للحدود.

وبناءً على الطرح السابق، يثير المعرض عدة أسئلة، نأمل ان تخلق حواراً عبر مساهمات المشاركين، وهي:
لو كانت الدول تفقد سيطرتها على تسيير وإدارة وإنتاج خدمات الرفاه الرئيسية، كالإسكان والرعاية الصحية والأمن الاجتماعي بسبب الخصخصة، فكيف لنا الأمان بنجاعة الهياكل السياسية التقليدية والديموقراطية البرلمانية في ضمان بلوغ مستوى أفضل من خدمات الرفاه؟ وما الذي تعنيه المواطنة في ظل هذه الظروف؟ وما الأهمية التي تكتسبها السياسة الديمقراطية إذا كانت الأحزاب السياسية تتطلع في نهاية المطاف إلى إقامة ائتلافات وشراكات مع القطاع الخاص تدر الربح عليها وتضمن استمرارها لوجستياً؟ وما الذي تعنيه الأمة في سياق حالة التشظي هذه؟ وكيف لنا أن نتخيل مستقبل الأمة عند اختزلها إلى سلسلة من العمليات الخدمائية التي يجري التعاقد عليها من الباطن؟ وفي حال لم تُعد الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الرئيسية التي تكفل التخفيف من حالة اليأس والفقر أو تحسين الظروف التي يعيشها السواد الأعظم من المجتمع؛ وفي حال كانت بعض الدول تتفوق على دول أخرى في تأمين خدمات الرفاه أو إحكام السيطرة على تأمينها من خلال القطاع الخاص، فكيف نستطيع أن نعيد التفكير في السياسة الديمقراطية من خلال التعاقد من الباطن مع دول أخرى لإدارة وتأمين مستوى أفضل من خدمات الرفاه الاجتماعي؟ وما الذي يفرضه ذلك على المعنى الجديد الناشئ للأمة في يومنا هذا وعلى تخيل لهياكل ومفاهيم اجتماعية جديدة قد تقوم في المستقبل؟

المبادئ التوجيهية العامة

- المشاركة مفتوحة للفنانين والأكاديميين والباحثين والكتّاب والمجموعات ومخرجي الأفلام والشعراء ورواة القصص والطلبة وغيرهم بغض النظر عن الجنسية أو البلد.
- على المشاركين تقديم سيرهم الذاتية لاستخدامها في منشورات المعرض المختلفة، بحيث تتألف من سيرة ذاتية قصيرة لا تتجاوز 150 كلمة وسيرة ذاتية طويلة لا تزيد على 300 كلمة، بالإضافة إلى صورة شخصية مقاسها 700×500 بكسل وبدرجة وضوح 300 بكسل لكل بوصة. ويجب تزويدنا أيضاً بعنوان للاتصال والبريد الإلكتروني.
- يمكن تقديم أفلام الفيديو والصور والنصوص والمواد المسموعة عبر برنامج (Dropbox) أو (WeTransfer) أو (Google Drive).
- يمكن إرسال المدخلات إلى العنوان البريدي الإلكتروني التالي: subcontractednations@qattanfoundation.org
- الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو الساعة 12:00 ظهراً من يوم 15 نيسان/أبريل 2017.
- يتولى فريق من القيمين مراجعة المشاركات. وتُرسَل الردود إلى المشاركين بقبول طلباتهم أو رفضها بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل 2017 مع العلم ان قرار اللجنة نهائي وغير قابل للتغيير.

المشاركات

يُسمح لكل مشارك بتقديم مساهمات متعلقة بالتصنيفات المذكورة أدناه. وسوف يجري تبويب جميع المشاركات من قبل القيمين إلى ثيمات فرعية تقاطع مع التيمة الرئيسية المدونة أعلاه. ويتم إخطار المشاركين في بداية شهر أيار/مايو 2017 بالتيمة الفرعية التي تتقاطع مشاركاتهم معها. وتتألف كل تيمة من هذه الثيمات الفرعية من خليط متعدد الوسائط من النصوص والصور والمواد المسموعة وأفلام الفيديو والمجسمات بحيث تُجمع معاً لكي تُؤلف أطروحة خاصة للتيمة الفرعية. ويُسمح للمشاركين بالجمع بين عدة تصنيفات وتقديم مشاركات متعددة الوسائط لتوضيح مداخلاتهم. ونرجو التأكد في هذا السياق من أن جميع المواد تحمل إقراراً مسبقاً بحقوق التأليف والنشر، حيث يجب تقديم هذا الإقرار مع المشاركات المعنية.

1. النصوص

- يمكن أن تأخذ المدخلات الواردة ضمن هذه الفئة شكل نصوص أكاديمية أو شعر أو قصص قصيرة أو مذكرات أو حكايات أو غيرها.
- عدد كلمات المساهمة النصية يكون إما في نطاق 2,000 كلمة أو 4,000 كلمة.
- يرجى الملاحظة بأن النص قد يُعرض بصورة مستقلة عن الصور المرفقة له.
- حجم الصور المرفقة للنص إما في حدود 8,858×8,858 بكسل بدرجة وضوح 300 بكسل لكل بوصة، أو 7,717×17,717 بكسل بدرجة وضوح 300 بكسل لكل بوصة.
- لا يتجاوز نص تفسير الصورة 30 كلمة.
- يرجى الملاحظة بأن المساهمات الواردة من كتاب على شكل صورة ممسوحة ضوئياً تقع ضمن فئة 'الصورة'.

2. الصورة

- يمكن أن تأخذ المدخلات الواردة ضمن هذه الفئة شكل نسخ مصورة أو صور ممسوحة ضوئياً أو لقطات من أفلام أو صور فوتوغرافية أو اسكتشات أو لوحات أو غيرها.
- لا يتجاوز حجم الصورة 8,858×8,858 بكسل بدرجة وضوح 300 بكسل لكل بوصة، أو 7,717×17,717 بكسل بدرجة وضوح 300 بكسل لكل بوصة.
- لا يتجاوز نص تفسير الصورة 30 كلمة.
- يجب أن يتراوح وصف فكرة استخدام الصور وربطها بتيمة المعرض من 250 كلمة إلى 500 كلمة.

- قد يتفاوت حجم الصور عند عرضها النهائي وفقاً لشروط قد يقررها فريق القيمين.
- الصيغ المفضلة للصور هي (PDF) و (TIF) و (JPEG).

3. الإصدارات

- يمكن أن تأخذ المدخلات الواردة ضمن هذه الفئة شكل كتب أو كتالوجات أو مطويات أو دوريات أو نشرات أو مفكرات أو كراسات رسم أو غيرها
- يفضل تقديم جميع الكتب أو الدوريات أو الكتالوجات أو كراسات رسم أو المفكرات وتوفيرها بصيغة إلكترونية (سواء كانت منشورة أم غير منشورة) وبصيغة (PDF) أو (EPUB).
- يجب أن يتراوح وصف الفكرة أو المفاهيم التي تنطوي عليها المساهمة الواردة من الكتاب أو الدورية أو الكتالوج أو كراسة الرسم أو المفكرة من 250 كلمة إلى 500 كلمة، وأن يرد هذا الوصف على شكل تعليق.

4. الفيديو

- يمكن أن تأخذ المدخلات الواردة ضمن هذه الفئة شكل أفلام الفيديو آرت أو أفلام الفيديو أو الرسوم المتحركة أو الأفلام الوثائقية أو الأفلام القصيرة أو الأفلام الروائية أو غيرها.
- يرجى العلم بأن الأفلام الروائية والأفلام الوثائقية وأي أفلام أخرى يزيد طول الواحد منها عن 30 دقيقة سوف تُعرض بصورة مستقلة كبرنامج ينظم في المسرح الصغير في المبنى الجديد للمؤسسة.
- يبلغ الحد الأقصى لحجم فيلم الفيديو 40 جيجابايت.
- يرجى الملاحظة بأن أفلام الفيديو قد تُعرض على الأجهزة اللوحية.
- يجب أن يتراوح وصف فكرة فيلم الفيديو وربطه بتيمة المعرض من 250 كلمة إلى 500 كلمة.
- الصيغ المفضلة لأفلام الفيديو هي (MOV)، أو (FLV) أو (AVI) أو (MP4).

5. المواد المسموعة

- يمكن أن تأخذ المدخلات الواردة ضمن هذه الفئة شكل الصوت أو الموسيقى أو الضجيج أو المقابلات أو التسجيلات بجميع أنواعها أو غيرها.
- يجب أن تكون المادة المسموعة واضحة ومفهومة عند سماعها.
- يبلغ الحد الأقصى لحجم المادة المسموعة 16 جيجابايت.
- يرجى الملاحظة بأن معظم المواد المسموعة تُسمع من خلال سماعات الرأس.
- يتراوح وصف فكرة المادة المسموعة والمفاهيم التي تنطوي عليها من 250 كلمة إلى 500 كلمة.
- الصيغ المفضلة للمواد المسموعة هي، (WAV) أو (MP3)

6. المجسمات

- يجب إنتاج أي مجسم يُعرض في المعرض محلياً بناءً على تعليمات تفصيلية ومحددة يتم تزويدنا بها من قبل المشارك. وسوف تُستبعد الأعمال الفنية التي لا يمكن إنتاجها بالتقنيات المحلية أو تكلفتها مرتفعة.
- ليس هناك موازنة ثابتة لإنتاج المجسمات، حيث يجب التفاوض مع القيمين بشأن كل مجسم على حدة.
- لا يتجاوز حجم المجسم 30×30×60 سنتيمتراً.
- في حالات استثنائية محدودة يكون فيها أسلوب الإنتاج بسيطاً ذا تكلفة مقبولة، يمكن أن تكون للأعمال الفنية أبعاد أكبر.
- الصيغة المفضلة لـ 'التعليمات' بشأن إنشاء الأعمال الفنية هي صيغة (PDF).
- يتراوح وصف فكرة المجسم والمفاهيم التي ينطوي عليها من 250 كلمة إلى 500 كلمة.

المكافأة

تحدد هيئة محكمين، تتألف من القيمين تينا شيرويل ويزيد عناني وآخرين سوف يتم تعيينهم لاحقاً، ثلاثة مشاركين من خارج فلسطين وثلاثة مشاركين من فلسطين بناءً على القيمة الفكرية والفنية والأدبية للمدخلات التي يقدمونها، حيث تتكفل مؤسسة عبد المحسن القطان بتغطية تكاليف المواصلات ورحلة العودة والإقامة للمشاركين الفائزين الستة لحضور افتتاح المعرض خلال حفل تدشين المبنى الجديد للمؤسسة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017.

شروط التقديم وحقوق النشر

- تخلي مؤسسة عبد المحسن القطان مسؤوليتها من أي تعديلات على حقوق الملكية. الرجاء الملاحظة ان مؤسسة عبد المحسن القطان لن تأخذ على عاتقها مسؤولية استرجاع إذن او تخليص اي حقوق ملكية لأي مادة من المواد التي تقدم من قبل المشاركين سواء كانت فيلم أو مادة صوتية أو صورة أو نص. حقوق النشر هي من مسؤولية المتقدمين. على المتقدمين ان يكون باستطاعتهم توفير إثبات مكتوب عن تخليص جميع حقوق الملكية.

- حقوق ملكية العمل تبقى خاصة بالمتقدم. وبالمشاركة في المعرض يمنح المتقدم مؤسسة عبد المحسن القطان الاذن بنسخ و/أو إعادة إنتاج المادة المقدمة و/أو إصدار نسخ للعمامة بما يتعلق بالمعرض، وذلك لأغراض دعائية أو ورشات عمل للجمهور أو ورشات تعليمية أو للتسويق العام أو أغراض ترويجية أو لنشاطات أخرى لها علاقة، وذلك يشمل أيضاً تحديد إدراج المواد المقدمة في تصميم مواد تسويقية أو ترويجية أو بطاقات بريدية أو كتالوجات أو ملصقات إعلانية أو اقراص مدمجة أو على صفحة مؤسسة عبد المحسن القطان الإلكترونية أو على لوحات الاستعلام في أرجاء مبنى المؤسسة و اي سبل أخرى.

- مؤسسة عبد المحسن القطان تحتفظ بحق إخضاع النصوص المقدمة للتدقيق اللغوي والتحرير.

- مؤسسة عبد المحسن القطان غير ملزمة بإعادة المواد المقدمة قبل أو بعد تاريخ الافتتاح الرسمي للمعرض.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على:

مؤسسة عبد المحسن القطان
البرنامج العام

20 شارع الجهاد

ص. ب. 2276 | 90624 رام الله | فلسطين

هاتف: +970 2 296 054، +970 2 296 3280

البريد الإلكتروني: subcontractednations@qattanfoundation.org

الموقع الإلكتروني: www.qattanfoundation.org

مؤسسة عبد المحسن القطان هي مؤسسة تنموية، مستقلة، غير ربحية، تعمل في تطوير الثقافة والتربية في فلسطين والعالم العربي، بالتركيز على الأطفال، والمعلمين، والمبدعين الشباب. تأسست المؤسسة وسُجّلت العام 1993 في المملكة المتحدة كمؤسسة خيرية (رقم 1029450)، وبشرت العمل في فلسطين العام 1998 رقم (QR-0035-F)، حيث يتركز عملها، مع تدخلات في لبنان من خلال مشروع "صِلات: روابط من خلال الفنون"، وفي المملكة المتحدة من خلال قاعات الموزاييك.